قد تكون الفرصة الأخيرة:

نحو توظيف أفضل للتمويل الدولي

عمر شعبان

حجم و منهجية الدعم الدولي لفلسطين

حسب تقديرات البنك الدولي وتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤ الصادر عن برنامج دراسات التنمية بجامعة بيرزيت، فإن متوسط المساعدات الدولية للفلسطينيين تراوحت بين ٦٧٠ مليون دولار سنويا خلال السنوات الخمس الأولى من عمر السلطة الفلسطينية (١٩٩٤-٢٠٠٠) حتى وصلت إلى مليار دولار سنويا خلال السنوات الخمس التالية (٢٠٠١-٢٠٠٥). تقدر وزارة التخطيط الفلسطينية إن إجمالي المساعدات التي التزمت بها الدول والجهات المانحة خلال الفترة من ١٩٩٤-٢٠٠٣ بلغت ٦٧٠٨ مليون دولار أي بمعدل ٦٧٠ مليون دولار سنويا. وقد سجل العام ٢٠٠١ أعلى معدل للصرف حيث بلغت المساعدات أكثر من مليار دولار وسجلت أدنى مستوى لها عام ١٩٩٨ حيث لم تزد عن ٤٨٠ مليون دولار . تقدر أيضا وزارة التخطيط أن السلطة الفلسطينية قد استحوذت على ما نسبته ٨٥٪ من هذا المساعدات. بالتحليل الكمي المباشر يعتبر هذا الحجم من المساعدات من أعلى المستويات في العالم آخذا في الاعتبار عدد السكان ، بل يذهب بعض المراقبين إلى الزعم أن حجم الدعم الدولي للفلسطينيين هو الثاني ، بعد إسرائيل منذ الحرب العالمية الثانية من حيث متوسط نصيب الفرد من المساعدات حيث بلغ متوسط نصيب الفرد الفلسطيني من هذا الدعم حوالي ٣١٠ دولار سنويا.

ليس جديدا القول أن التمويل الدولي قد لعب دورا هاما في تحقيق أهداف التنمية في فلسطين وفي تحسين شروط الحياة في المجتمع الفلسطيني وخاصة في سنوات الانتفاضة التي شكلت سنوات عجاف على المجتمع الفلسطيني بسبب سياسات الاحتلال وإجراءاته ضد جميع جوانب المجتمع الفلسطيني وخاصة الموارد الاقتصادية المنتجة. إلا أنه يجب عدم التوقف عن ذكر حجم المساعدات بل يجب التعمق في شروط هذا التمويل، وأنواعه، وجوانب صرفه و السياق السياسي المحلي والدولي الذي يأتي التمويل من خلاله.

- استحوذت القطاعات الاجتماعية من صحة، وتعليم، وقطاعات الشباب والطفولة والمساعدات الإنسانية على ما نسبته ٣١٪ من إجمالي المساعدات.
- جاء قطاع البنية التحتية ويشمل الطاقة، والإسكان ، والصرف الصحي، والاتصالات والمواصلات على المركز الثاني من حيث حجم التمويل حيث استحوذ على ٣٠٪ منه .
- استحوذ قطاع بناء المؤسسات والدعم الإداري و الفني على ما نسبته ٢٧٪.
- جاء القطاع الإنتاجي في ذيل القائمة حيث خصص له ما نسبته ٩٪ فقط.

يبدو الأمر أكثر وضوحا حين نتعمق في كيفية توزيع هذه المساعدات على الأنشطة داخل كل قطاع. فعلى سبيل المثال استحوذت الاستشارات والمساعدات الفنية على ما نسبته ٢٨٪ من إجمالي المساعدات، في حين أن ١٤٪ من هذه المساعدات كانت على شكل قروض، بعضا منها قدم على شكل قروض بنسب فوائد تجارية وصلت في بعض الأحيان إلى ١٥٪. وهي من أعلى النسب التجارية في العالم .

الدعم الدولي لفلسطين بمناسبة تنفيذ خطة الانسحاب

قررت الدول المصنعة الثمانية في مؤتمرها الذي عقد في اسكتلندا في يوليو ٢٠٠٥ تخصيص مبلغ ٢-٣ مليار دولار سنويا لدعم السلطة الفلسطينية ولمدة ثلاث سنوات متتالية. جاء هذا الدعم من المجتمع الدولي الغربي؛ لتشجيع الفلسطينيين على التعاطي مع خطة الانسحاب وتمكين السلطة الفلسطينية من القيام بواجباتها المترتبة عليها. بعيد اتخاذ الدول المصنعة الثمانية لقرارها هذا، ظهرت آراء كثيرة تشكك في قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية بوضعها الحالي على إدارة هذا التمويل الضخم بكفاءة. لذا أثيرت مخاوف سبق وأن ثبت بعضا منها، والتي يمكن تلخيصها في أن ضعف السلطة الإداري والتقني وافتقارها للدعم الجماهيري المطلوب. كذلك ضعف و/أو عدم قيام المؤسسات الرقابية كالمجلس التشريعي، والجهاز القضائي والمنظمات الأهلية الرقابية بالدور المناط بهم ، سيدفع بالضرورة إلى مزيد من الفساد ، نشوء احتكارات جديدة، تشويه في أولويات التنمية الممولة، تضخم المشاكل الاجتماعية وتفشي مظاهر الفلتان الأمني ، زيادة مظاهر انتهاك سيادة القانون.. مما سينتج عن ذلك بالضرورة تهديدا للاستقرار الداخلي وإضعافا للموقف التفاوضي .

منهجية وفلسفية عمل جديدة

إن الوضع الحالي وآخذا في الاعتبار العوامل الثلاث المشار إليها يفرض على السلطة انتهاج فلسفة عمل جديدة تستند على العناصر التالية:-

- رؤية تنموية واضحة ، مرنة و شمولية ، تقوم هذه الرؤية على تفعيل جوانب القوة في المجتمع الفلسطيني وأهمها العنصر البشري المتميز. وتنشد مستقبلا واعدا ليس لأجياله الحاضرة بل يكفل حق الأجيال القادمة في الاعتبار.
- جعل الإنسان الفلسطيني محورا أساسيا لعملية التنمية والتمويل ليس فقط من خلال مشروعات خلق فرص العمل على الرغم من أهميتها بل ببرامج تستهدف عقله و جوانب الإبداع فيه .
- شفافية عالية في تخطيط وتنفيذ وتقييم البرامج لضمان تعظيم النتائج وتقليل التكاليف وبما يكفل التأييد الجماهيري للسلطة وبرامجها.
- التعاون بين الوزارات ذات العلاقة والقضاء على حالة التنافس والصراع فيما بينها كذلك داخل الوزارة الواحدة.
- تبني سياسة التقشف فعلا لا قولا والتي تستوجب التقليص الكبير في بنود الصرف الترفي والاستهلاكي غير المنتج، واقتناء السيارات، وإيجارات الوزارات، والسفر للخارج، والحفلات ومراسم الاستقبال والوداع .
- المشاركة الحقيقية للمجتمع في تحديد أولويات التنمية والمشروعات المطروحة للتمويل.
- تعزيز سيادة القانون والمحاسبية. لا يمكن لمجتمع أن يتطور ويحقق جزءا مرموقا من طموحاته إلا في ظل مجتمع تسوده سيادة القانون، تعزيز سياسة إثابة المجيد وعقاب المسيء وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص.
- تعزيز دور القطاعات الإنتاجية وخاصة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز جوانب البحث والتطوير والإبداع.
- تطوير برامج التعليم والتدريب الفني والإداري والارتقاء بنظام التعليم في جميع مراحله.
- التنسيق والتعاون المبني على الثقة مع مؤسسات المجتمع المدني.

صدر حديثا

محمود الجعفري... (وآخرون)
المهام المطلوبة من السلطة الوطنية الفلسطينية لتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الدولية
رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ٢٠٠٥

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تحديد المهام والإجراءات المطلوبة من الوزارات والسلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها والقيام بها لتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية التي وقعت مع عدد من دول العالم بما فيها إسرائيل. وقد ركزت الدراسة على تحديد دور الجهات الرسمية الفلسطينية في توفير وتسهيل إجراءات الحصول على خدمات الفحص والنقل والشحن والتخليص والتأمين والتمويل، وتنظيم زيارات للمصدرين والمستوردين إلى الأسواق العالمية، وتوفير خدمات الفحص للمنتجات المصدرة والمستوردة من حيث مدى مطابقتها للمواصفات والمقاييس المحلية والعالمية.

حاولت الدراسة تقييم الدور الرسمي الفلسطيني، وذلك من وجهة نظر التجار الفلسطينيين من مصدرين ومستوردين، والإجابة عن العديد من التساؤلات حول ماهية برامج العمل والجهود الفلسطينية التي بذلت و/أو التي ستبذل في هذا المضمار، وإلى أين وصلت تلك الجهود، وما هو المطلوب إنجازه؟ وقد تم ذلك من خلال إجراء مسح ميداني لعينة من المصدرين والمستوردين في محافظات رام الله والبيرة وبيت لحم ممن يعملون في مجال استيراد المواد الغذائية وإنتاجها وتصديرها، ومستحضرات التجميل، والأدوية، والصناعات البلاستيكية، والحجر والرخام، والصناعات التقليدية، والأثاث، والنسيج والملابس، والصناعات المعدنية.

المحتويات:

١- الاتفاقيات التجارية الفلسطينية - الدولية
٢- تجارب الدول في مجال تنمية الصادرات
٣- إجراءات تنشيط التجارة الخارجية الفلسطينية
٤- المهام المطلوبة من السلطة الفلسطينية القيام بها للاستفادة من الاتفاقيات التجارية

هديل رزق القزاز...(وآخرون)، إعداد
الموازنة العامة والنوع الاجتماعي، ٢٠٠٥
رام الله: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية(مفتاح)، برنامج الديمقراطية والحكم الصالح

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الإطار القانوني لدورة الموازنة العامة في السلطة الوطنية الفلسطينية، والموازنة في الواقع الفلسطيني، والاطلاع على خصائص الموازنة وأنماطها.

تعد الموازنة العامة التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تفترض الحكومة تنفيذه في فترة زمنية محددة "قادمة" تحقيقا لأهداف اقتصادية واجتماعية منشودة. وبالتالي فإنها تعبر عن المنهج الذي تتبناه الحكومة بشأن إدارة الشؤون العامة على مختلف الأصعدة ورسم التوجهات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية.

وتشكل الوسائل المالية أدوات العمل الأساسية في يد السلطة التنفيذية لبلوغ الغايات التنموية، ولا يمكن فصل القضايا المالية واقعيا عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية. فمع تحول نمط الدولة من المفهوم التقليدي الليبرالي الذي يقوم على فكرة حياد الدولة حيال القضايا الاجتماعية والاقتصادية إلى الدولة المتدخلة، استجابة لانتشار مفاهيم العدالة الاجتماعية، وضرورة توزيع الدخل القومي توزيعا عادلا بين الفئات الاجتماعية، فلم يعد بإمكان أي دولة أن تهمل الفئات المحرومة، عدا عن كون ذلك غير إنساني، فكثيرا ما يؤدي إلى مشكلات إجتماعية معقدة.

المحتويات:

الفصل الأول: خصائص الموازنة العامة وأنماطها
الفصل الثاني: دورة الموازنة في القانون الفلسطيني
الفصل الثالث: دورة الموازنة في الواقع الفلسطيني
الفصل الرابع: التوصيات

ريتا جقمان ...(وآخرون)
تكيف الفتيات والفتيان الفلسطينيين مع الصدمة
بيرزيت: جامعة بيرزيت، معهد الصحة العامة، ٢٠٠٤

هذه الدراسة نتاج لمبادرة مشتركة من جانب معهد الصحة العامة والمجتمعية في جامعة بيرزيت ومجموعة تقييم البرنامج الاجتماعي من كليتي التربية والعلوم الصحية في جامعة كوينز (أونتاريو، كندا). يحتوي هذا البحث على مكونات كمية وكيفية ووثائقية ويسعى لإبراز أثر النزاع المشتد على حياة الفتيان والفتيات في سن ١٥-١٧ عاما، وعلى صحتهم النفسية ومفاهيمهم وتطلعاتهم. فعلى الرغم من أن هؤلاء يمثلون شريحة سكانية هامة في المجتمع الفلسطيني، إلا أن هذه الشريحة قد تكون غائبة أكثر من سواها عن التحليل والفهم.

تسعى الدراسة لتقويم الانقسامات المبسطة من خلال تقديم قراءة أكثر دقة للشباب الفلسطيني الذي يعيش في وقت واحد حياة طبيعية وحياة متصدعة. ففيما أن حياتهم كثيراً ما تتسم بالتناقض، انعكاساً للبيئة المتقلبة التي يعيشون فيها، إلا أنهم يحافظون على مظهر من المنحى الطبيعي في حياتهم اليومية. إن نتائج البحث تؤكد هذا الواقع المتناقض. فعلى المستوى اليومي، ينخرط الفتيان والفتيات في أنشطة اعتيادية مثل اللعب على الانترنت والخروج مع الأصدقاء والشكوى من الأعباء المنزلية. وفي الوقت ذاته، ينخرط بعضهم سياسياً في إلقاء الحجارة أو المظاهرات السياسية فيما ينشغل آخرون في أسئلة حول عمليات التفجير.

تهدف الدراسة أيضاً إلى إجراء فحص عام لمدى توفر الموارد المساهمة في ضمان السلامة النفسية للشباب. وتتمثل الغاية من ذلك في بناء تصور مفاهيمي حول بناء نظام دعم فعال ومناسب ثقافياً لهذه الفئة الشابة بين الصف المدرسي العاشر والثاني عشر. ونأمل من خلال إنجاز هذا البحث في توفير قاعدة بيانات هامة للتأثير في السياسات والتخطيط وبناء البرامج في مجال دعم الصحة النفسية المجتمعية للشباب.

المحتويات:

١- ملخص تنفيذي
٢- مقدمة
٣- إطار مفاهيمي
٤- المنهجية
٥-أدوات البحث ووسائله
٦- الظرف العام في فلسطين
٧- المسح: النتائج والتحليل
٨- ملخص: تفسير النتائج

دهب مصلح و كاثرين تيلر
حماية الطفل في الأراضي الفلسطينية المحتلة: ورقة الموقف الوطني
رام الله: سكرتاريا الخطة الوطنية للطفل الفلسطيني

تهدف ورقة الموقف المشترك حول حماية الطفل إلى إعداد وجهة نظر مستقبلية لحماية الطفل من خلال تحليل الوضع الحالي وتحديد التحديات في عملية البناء نحو المستقبل، وهي تبنى على (؟؟؟؟)، وجزء لا يتجزء من المبادرات القائمة مثل المبادرة التي اقترحتها سكرتاريا الخطة الوطنية للطفل الفلسطيني. وستساعد هذه الورقة على إحداث التأثير المستقبلي من خلال وضع توصيات للعمل وبناء شراكات والتنسيق وخلق عمل على مستوى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وإسرائيل وعلى المستوى المحلي. كما تعتبر هذه الورقة مفيدة في تحديد مسؤوليات إسرائيل والمجتمع الدولي والسلطة الوطنية الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني والأمم المتحدة.

ولإنجاز هذه الأهداف:

- تبنت هذه الورقة تحليلا ونهجا على أساس حق الأطفال بالحماية.
- تمت كتابة هذه الورقة بانخراط ومشاركة أصحاب الشأن ومن ضمنهم الأطفال.
- تقوم هذه الورقة على أساس إطار تحليلي يستند إلى الواقع ويفترض من وجهة نظر مستقبلية.

المحتويات:

١- الأطفال المعاقون
٢- الأطفال الأسرى
٣- أطفال في نزاع مع القانون
٤- الأطفال ضحايا العنف الأسري والمجتمعي
٥- الأطفال ضحايا الفقر
٦- الأطفال الفاقدون للرعاية الأسرية
٧- الأطفال ضحايا الاحتلال الإسرائيلي